إن أفضل السبل لفهم أي مجتمع هو النظر إلى ما ينتجه من أفكار وإبداعات، إذ تعكس المنتجات الفكرية والمادية على حد سواء مستوى تقدمه ودرجة وعيه الحضاري، وفي هذا السياق يبرز نظام الملكية الفكرية كأحد أهم الدعائم التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة اليوم ، حيث يضطلع بدور محوري في تنظيم الإبداع الإنساني وحماية ثماره، وتحفيز الابتكار في مختلف المجالات العلمية والأدبية والتكنولوجية. ورغم أن الأفكار والابتكارات وجدت منذ فجر التاريخ، فإن مفهوم الملكية الفكرية بصيغته القانونية والمؤسساتية يعد حديث النشأة نسبيا، إذ تبلور مع تطور الدولة الحديثة وازدهار النشاط الصناعي والتجاري ومع ذلك، فقد شهد هذا المفهوم انتشارا واسعا في العقود الأخيرة، حتى أصبح من أكثر المصطلحات تداولا في الخطاب الإعلامي والأكاديمي على غرار الاستثمار والرقمنة ، نظرا لارتباطه الوثيق بالاقتصاد المعرفي، وبالدور المتزايد للمعرفة كمورد استراتيجي في تحقيق التنمية.

وعليه فان التحولات الكبرى التي يشهدها العالم اليوم، لاسيما في ظل الثورة الرقمية والعولمة، قد أضفت على الملكية الفكرية أهمية مضاعفة، حيث لم تعد مجرد آلية قانونية لحماية حقوق المبدعين، بل غدت أداة لتنظيم المنافسة الاقتصادية، وضمان نقل التكنولوجيا، وتشجيع الاستثمار، فضلا عن كونها وسيلة لتحقيق التوازن بين مصلحة المبدع وحق المجتمع في الوصول إلى المعرفة ومن ثمّ، فإن دراسة هذا النظام لم تعد ترفا فكريا، بل ضرورة علمية تفرضها التحديات المعاصرة.

غير أن نظام الملكية الفكرية رغم أهميته، يثير العديد من الإشكالات النظرية والتطبيقية، خاصة فيما يتعلق بحدود الحماية، ومدى ملاءمتها لمتطلبات التنمية، وكذا التوفيق بين الاحتكار المشروع للمبدع وحرية تداول المعرفة كما تختلف مواقف الدول من هذا النظام تبعا لمستويات تطورها الاقتصادي والمعرفي مما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى عدالته وفعاليته في تحقيق التوازن المنشود.

وعليه، يصبح من الضروري على طلاب الجامعة دراسة هذا النظام بعمق، خاصة في مجال الدراسات القانونية، لفهم خصائصه ومكوناته وآليات حمايته، وكذلك للتعرف على التحديات التي تواجهه في ظل العولمة و الرقمنة.

إن دراسة مقياس الملكية الفكرية تتيح للطلاب إدراك العلاقة بين القوانين الوطنية والدولية، ومعرفة كيفية تطبيقها عمليا لحماية حقوق المبدعين وتنظيم الابتكار كما يوفر هذا المقياس فرصة لتطوير القدرة التحليلية والقانونية لدى الطالب، من خلال دراسة القواعد القانونية، ومقارنة السياسات المختلفة، وفهم التوازن الدقيق بين حقوق المبدعين والمصلحة العامة، وهو ما يجعل هذه الدراسة أداة لا غنى عنها لأي

باحث أو ممارس قانوني يسعى لفهم أبعاد الملكية الفكرية في المجتمع المعاصر، فالقانون ليس وسيلة لتحقيق الامن والحفاظ على العدالة ولكن أيضا له دور في المساهمة في تطور وارتقاء الجماعة، أو بعبارة أخرى ان القانون كي يؤدي دوره في المجتمعات الحديثة يجب أن يخدم قضية التطور لديها بنفس القدر الذي يؤدي في خدمة اهداف تقليدية [1].

وعليه نهدف من خلال هدف هذه الدراسة إلى تمكين طلاب ليسانس:

- فهم شامل لمفهوم الملكية الفكرية، بما يشمل تعريفها ومصادرها وأنواعها
- توضيح الدور الذي تقوم به في حماية الإبداع والابتكار.

-استعراض حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، بما يتيح للطلاب إدراك نطاق هذه الحقوق وآليات ممارستها.

-تبيان حقوق الملكية الصناعية ومكوناتها المختلفة، مع التركيز على دورها في تنظيم الابتكار الصناعي والتجاري.

وأخيرا، تعمل الدراسة على تحليل آليات الحماية القانونية للملكية الفكرية، مع مناقشة التحديات التي تواجه هذا النظام في ضوء التطورات الرقمية والعولمة، بهدف تزويد الطلاب بالمعرفة القانونية الضرورية لفهم وتطبيق قواعد الملكية الفكرية بشكل عملي ونقدي. وذلك ضمن البرنامج المقرر والذي سنقسمه الى ثلاث فصول كبرى كما يلي:

- الفصل الأول: مفهوم الملكية الفكرية (تعريفها ومصادرها)
- الفصل الثاني: حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والحماية المقررة لها
- الفصل الثالث: الملكية الصناعية والحماية المقررة لها

[1] - جلال أحمد خليل ، النظام القانوني لحماية الاختراعات ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، جامعة الكويت ، طبعة الأولى، سنة 1983، ص 8.